دوائر التنظيم والبناء الاسرائيلية تتحول الى دوائر هدم للابنية العربية

توقف شبه تام للبناء في قرى الضفة الغربية * صدور رخصة البناء يستغرق سنوات مع ان قرار الهدم ينفذ خلال دقائق

نشطت الجرافات التابعة لمكاتب التنظيم الاسرائيلية في الضفة الغربية، خلال الاسابيع الثلاثة الماضية، في هدم بيوت المواطنين، موزعة على المناطق كما يلي: ٨ في منطقة جنين، ٩ في منطقة الخليل، ٢ في منطقة نابلس، ١ في قطاع غزة، ١ في منطقة رام الله.

ويأتي هذا في الوقت الذي تم فيه تجميد شبه تام في اصدار رخص البناء من دائرة تنظيم البناء المركزية الاسرائيلية في الضفة الغربية، ومقرها رام الله.

واطلعنا من عشرات المواطنين الذين التقينا بهم، على مبررات مختلفة لرفض رخص البناء، منها ما يتعلق باملاء شروط تعجيزية تتعلق بخرائط المساحة، ومنها رفض لرخص بناء داخل مسطحات القرى، او رفض رخص لابنية اضافية او تكميلية لابنية مرخصة او قائمة قبل العام ١٩٦٧. او رفض رخص لخروجها عن مخطط "شمشوني" تارة او مخطط "كاندل" تارة اخرى.

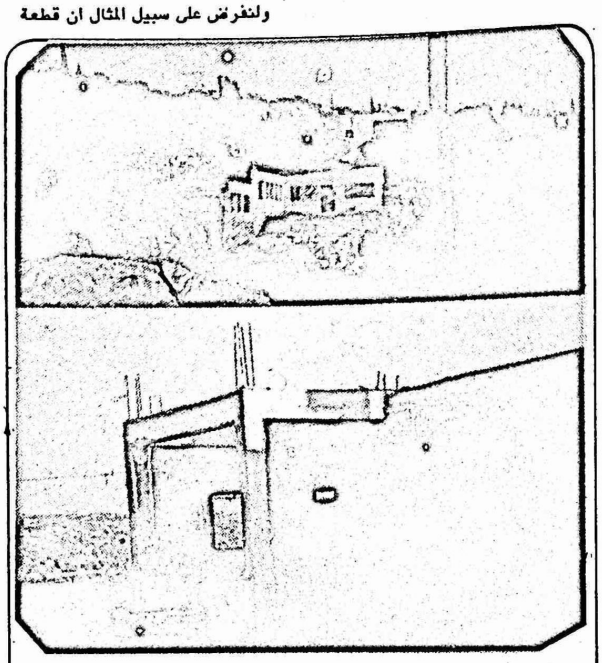

تظهر في الصورة العليا جدران مزرعة منع صاحبها من استكمالها منذ ما يزيد عن ثمانية اشهر.
وفي السفلى بيت جاهز للعقد منذ حوالي ١٦ شهرا

المواطنون هم الضحايا

كانت دائرة التنظيم الاسرائيلية، حتى مطلع العام الجاري ١٩٨٧، تصدر ما معدله ٣٠٠ رخصة بناء شهريا، بواقع خمسين رخصة بناء لكل واحد من الوية الضفة الغربية الستة.

وفي كانون الاول ١٩٨٦، اغلقت الدائرة بحجة اجراء تحقيقات حول رشاوي وقضايا ادارية اخرى، ولكن خلال فترة الاغلاق مارس المستوطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية ضغوطا كبيرة على الحكم العسكري الاسرائيلي، والجهات الاسرائيلية الاخرى ذات العلاقة، لفرض قيود جديدة على بناء البيوت للمواطنين العرب، بدعوى ان هذه البيوت "تلتهم مساحات شاسعة وتتوسع على حساب اراضي الدولة"!!

وبالفعل، فانه، وبرغم اعادة فتح الدائرة مجددا في الاول من شهر حزيران الماضي، الا انها عادت لتنشط ليس في مجال اصدار رخص البناء وانما لاصدار الاوامر بهدم ابنية قائمة، ومنع استكمال ابنية شارفت على الانتهاء. ومنذ ذلك التاريخ بلغ عدد البيوت التي هدمت باوامر من هذه الدائرة اكثر من عدد الرخص الجديدة التي اصدرتها، والتي تعد على الاصابع، وعن طريق "وسطاء" مقبولين لدى السلطة.

التقاء في المخططات الهيكلية

من المعروف ان الغالبية الساحقة من قرى الضفة الغربية بدون مخططات هيكلية، ولذلك تطبق السلطات الاسرائيلية عليها مخطط "كاندل"، الذي يعتمد على تصوير جوي للقرى الفلسطينية، قامت به سلطات الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٣، واعتبرت حدود القرى، هي حدود ابنيتها التي كانت قائمة منذ ذلك الحين.

وكما علمنا من احد المهندسين، فانه حتى مخطط "كاندل" المسموخ، فان السلطات الاسرائيلية تتجاهله احيانا، حيث رفضت هذه السلطات مؤخرا رخصتي بناء في قريتي نعلين وبدرس، تقعان داخل البلدة القديمة وفي اطار مشروع كاندل.

وكانت السلطات الاسرائيلية بدأت في التشديد على اصدار رخص جديدة منذ اربع سنوات بدعوى شروعها في اعداد مخطط "شمشوني"، الذي كان مجرد تعديل طفيف لمخطط كاندل، ولم يضف مساحات ملموسة للاراضي المسموح البناء عليها.

الدوائر الاسرائيلية حلقات ضمن سياسة واحدة

تبدأ معاكسة المواطن الذي يريد استصدار رخصة بناء، منذ الخطوات التمهيدية، وهي اعداد خارطة مساحة للارض المنوي البناء عليها، حيث لا يسمح بالبناء في اية ارض اذا كانت خارطة مساحتها غير مطابقة لاخراج القيد المرفق بها.

فماذا يعني هذا من الناحية العملية؟

المعروف ان اخراجات قيود المالية تكون عادة مطابقة لتسجيل الاراضي كما تم في الثلاثينات في ظل الانتداب البريطاني، وبديهي ان تغييرات كبيرة طرأت على ملكية الاراضي منذ ذلك الحين، سواء بتفتت الملكية الناجم عن الوراثة او حركة البيع والشراء.

ولنفرض على سبيل المثال ان قطعة ارض مساحتها ١٥ دونما، مسجلة باسم الجد، وتم تقسيمها بين الابناء والاحفاد، ففي هذه الحالة لا يسمح سوى ببناء بيت واحد على هذه القطعة، على ان يجري مسحها جميعها رغم انها قد تكون مقسومة بين عشرة اشخاص او اكثر.

كما تمت مضاعفة رسوم المساحة باكثر من ٧٠٠٪ خلال الفترة الاخيرة.

وفي بعض الاحيان، عندما يفلح صاحب الارض في اجتياز كافة الشروط التعجيزية، وتصل الى دائرة المساحة، فقد تعاد اليه ويطلب منه اعداد مشروع تنظيم تفصيلي لها. وفي هذه الحالة فان المشروع يكلفه ما يعادل الفي دينار اردني، دون ان تتوفر له ضمانات بالمصادقة عليه، او باصدار رخصة بناء على تلك الارض، ويكون اعداد المشروع نوعامن المقامرة.

فاذا اعد المشروع التفصيلي، فهو ملزم بعرضه على مجلس التنظيم الاسرائيلي الاعلى، الذي لا يجتمع الا لاقرار مخططات هيكلية للمستوطنات. ولم يسبق حتى الان ان تمت المصادقة على مشروع تنظيم تفصيلي لاية قطعة ارض عربية.

اما مخططات افراز الاراضي، فمنذ العام ١٩٨٠ وحتى الان، لم تتم الموافقة على اي مخطط، مما يحول دون زيادة عدد قطع الاراضي المسموح بالبناء عليها. وعلمنا ان دائرة المساحة تحتجز مخططات افراز منذ ما يزيد عن اربعة اعوام.

وقائمة التعقيدات "الفنية" و "الرسمية" كبيرة، مع ان الوقائع تشهد ان بامكان المستوطنين، ترخيص اقامة مئات الابنية خلال دقائق معدودة، دون ان يطلب منهم اخراج قيد اومعاملة افراز، ولو كان ذلك على انقاض الزيتون الرومي، القائم قبل ولادة مؤسسي اسرائيل.

نماذج تتحدث عن نفسها

من الصعب حصر معاناة المواطنين الذين يعانون جراء منعهم من البناء... فنحن نرى ونسمع عشرات الاعراس التي تقام يوميا خلال موسم الصيف الحالي، ولكن هذه العائلات الشابه لا تجد بيوتا تأويها، وكثيرة هي العائلات التي تتكدس في غرف صغيرة ضيقة، مما يزيد من معاناتها.

قمنا بجولة في مقر دائرة التنظيم المركزية في رام الله (المدرسة الهاشمية سابقا)، ومن بين عشرين مراجعا من مختلف الالوية كانوا ينتظرون دورهم، لم يستصدر اي منهم موافقة على رخصة بناء.

التقينا بعضهم، وتحدثوا بمرارة، ولكل قصته، وهنا نذكر نماذج منها:

م.ج - كان يستعد لتزويج ابنه، بدأ ببناء البيت، ومنع من سقفه. تزوج ابنه واضطر للسكن في بلدة بعيدة عن عائلته حيث يدفع ٤٠ دينارا شهريا.

م.ن - منذ حوالي عام بدأ باقامة جدران لمزرعة دجاج كان ينوي سقفها بالاسبست، وهي واقعة في منطقة زراعية، اوقف عن اكمالها ولا تزال جدرانها مشرعة.

ع.ع - بدأ قبل حوالي عام ونصف بتوسيع بناء قائم قديم يضم غرفتين، باضافة غرفة وبرندة ومنافع، وبعد اعداد البناء للعقد اوقف عن سقفه، ولا يزال ينتظر الموافقة على رخصته منذ اكثر من عام.

خ.ش - اشترى قطعة ارض بتحويشة العمر، كان البناء فيها مسموحا. وما ان وفر مبلغا يمكنه من البناء عليها حتى فوجىء بان البناء في تلك المنطقة ممنوع، فطار ثمن الارض وبقي بدون بناء.

ان هذه النماذج ومثلها الكثير ممن هدمت بيوتهم، تعب العمر، هم ضحايا سياسة مبرمجة، تهدف في محصلتها الى تضييق العيش عليهم، وتنفيذا عمليا تقوم به الدوائر الرسمية لتهديدات كهانا وزئيفي وديكل!

(ملاحظة: لم نذكر اسماء اي من المهندسين او المساحين او اصحاب رخص البناء الذين التقينا بهم، بناء على رغبتهم، وخشية من ان يعاقبوا برفض معاملاتهم).

■ تقرير / عصام العاروري ■